

محمد فايق رئيس «القومى لحقوق الإنسان»: «أدينا دورنا زيادة عن اللزوم.. وكويس إن الحكومة اتحملتنا»

طباعة



تصوير احمد عبد الفتاح

حوار - ليلى عبدالباسط :

نشر فى : الأربعاء 24 يوليه 2019 - 8:42 م | آخر تحديث : الأربعاء 24 يوليه 2019 - 8:42 م

بعض السجون مغلقة أمام زيارتنا ولا نعرف ما يحدث داخلها.. ورأى الأمن ضرورى فى قوائم العفو

الخضوع للمراقبة 12 ساعة يوميا أفضل للمحكوم عليه من البقاء فى السجن
صورة مصر فى مجال حقوق الإنسان تتحسن دوليا رغم الحملات الإخوانية.. ولدينا
خصوصية مختلفة عن أوروبا قانون الجمعيات الأهلية نقلة كبيرة فى عمل المجتمع المدنى
إجراءات الإصلاح تحمى الطبقة الضعيفة لكن الناس بتنسى.. وليس من الطبيعى تجاهل
التقدم والحديث عن حبس شخص أو القبض على آخر

أكد رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان محمد فايق، تحسن سمعة مصر دوليا فى مجال حقوق الإنسان على الرغم مما وصفها بالحملات الإخوانية المناهضة لمصر، لافتا إلى أن المجلس أدى دوره «زيادة عن اللزوم» خلال فترة عمله.

وأضاف فائق، فى حوار له «الشروق»، أن ذلك لا يعنى اختفاء الانتهاكات، خاصة فى غلق السجون أمام أعضاء المجلس للتعرف على أوضاعها، وأشار فى الوقت ذاته إلى أن إجراءات الإصلاح التى اتخذتها الدولة استهدفت حماية الطبقة الضعيفة، إلا أن البعض ينسى ذلك.

والى نص الحوار:

حما تقييمك لحالة حقوق الإنسان فى مصر الآن؟

- عندما نتحدث عن حقوق الإنسان بنظرة شاملة فهى فى تقدم، فمثلا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشهد طفرة كبيرة، لاسيما تنفيذ برامج التنمية المستدامة فى إطار رؤية «مصر 2030» الذى التزمت بها مصر أمام الأمم المتحدة، فهناك اهتمام بالمهمشين، مثل برنامج تكافل وكرامة، وتنمية سيناء، وإنشاء الأنفاق، فضلا عن شبكة الطرق الجديدة.

وهناك تقدم على صعيد آخر، متعلق بالبنية التحتية للديمقراطية، حيث أصبحت لدينا انتخابات واستفتاءات سليمة، لم تكن كذلك فى السابق، حيث كانت تتدخل فيها الدولة، كما أن لدينا حرية فى تدشين الأحزاب بسهولة، أى نعم لا تزال ضعيفة لكنها موجودة ولديها فرصة للعمل.

حوماذا عن الحقوق المدنية والسياسية؟

- لدينا مشاكل كثيرة بشأنها، لكن لحسن الحظ هناك تطورات تحدث مثل التشريعات الجديدة، أو تصحيح التشريعات محل الخلاف، مثلما حدث فى قانون الجمعيات وقانون النقابات العمالية.

حوما هي المشكلات من وجهة نظرك؟

- هناك مشكلات فى رأى قابلة للحل، فبعض السجون مغلقة للزيارة أمام المجلس، ولا نعرف ما يحدث داخلها، وهذا خطر لا بد أن يعالج سريعاً، ونبهنا له عدة مرات.

>هل طالبتم بالزيارات؟

- بالفعل طالبنا أكثر من مرة، ولكن الردود كانت تسويات، حيث كان يقال لنا «بعد الاستفتاء»، «بعد بطولة الأمم الإفريقية»، ونعلم أن ذلك يعنى أنه لا زيارات الآن، ما يعد خلافاً فى قضية متابعة أوضاع السجون.

>البعض يرى أن قوائم العفو التى يفرج عنها هي القوائم الأمنية وليست التى يرسلها

المجلس؟

- نحن لا نزال نرسل قوائم بأسماء الشباب المحبوس، وكل فترة يتم الإفراج عن دفعة جديدة، ونتمنى أن يفرج عن جميع الشباب، ولا بد أن يقول الأمن رأيه فى هذا الشأن.

حوماذا عن الشكاوى المتعلقة بطول مدة المراقبة والتدابير الاحترازية التى يراها البعض

كعقوبة مماثلة كالسجن؟

- المراقبة تقييد لحرية الشخص، وهى بالفعل نوع من السجن لأنها جزء من الحكم، ورغم ذلك سنعد ورشة عمل لبحث الأمر، وأرى أن المراقبة لمدة 12 ساعة أفضل للمحكوم عليه من البقاء فى السجن.

>هل توجد مشكلات أخرى من وجهة نظرك؟

- هناك حاجة إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية وما يتعلق بالحبس الاحتياطي، وهى بالفعل مشكلات مصنفة ومعروفة ولدينا أمل فى حلها، ورأى أن مسيرة حقوق الإنسان تتقدم وتعطى أملاً كبيراً، ونحن فى المجلس القومى نمثلك الريادة سواء فى رئاسة الشبكة العربية لحقوق

الإنسان، أو رئاسة الشبكة الإفريقية لحقوق الإنسان فى نوفمبر القادم، لاسيما أن النظرة الإفريقية تختلف عن النظرة الأوروبية فى هذا المجال.

حوفيم تختلف النظرة الإفريقية؟

- هناك ميثاق إفريقي لحقوق الإنسان وله خصوصيته، ونظرتة المختلفة عن الحملات التي تشنها منظمات إخوانية فى الغرب الأوروبى، فمن يسمع عن مصر من خلال محافل حقوق الإنسان الأوروبية يرى أن هناك تأخرا فى الملف الحقوقى، نحن نعتزف بعالمية حقوق الإنسان، لكن لدينا خصوصية بعض الشىء.

حماذا تعنى بشأن الخصوصية؟

- الخصوصية فى المفاهيم فمثلا عقوبة الإعدام حولها لغط كبير، شخصا أنا ضدها، لكن لا أستطيع إلغائها الآن، كما أن لدينا ثقافة الثأر فى الصعيد، وإن لم ينفذ العقاب فورا على الجانى ستبدأ سلسلة القتل خارج نطاق القانون بين العائلات، فضلا عن الموروث الدينى، على الرغم من أنه تفسير خاطئ للدين.

ومع ذلك، تسير مصر فى الاتجاه الصحيح، فالجرائم التي تعاقب بالإعدام تتحصر، وحتى الأعداد الكبيرة من الأحكام الصادرة من قبل لم تنفذ جميعها، وتراجع خلال درجات التقاضى، ويحسب لمصر أنها لم تعقد محاكم استثنائية، رغم أن ذلك يؤخذ عليها دوليا، وكانت هناك ضغوط على الرئيس عبدالفتاح السيسى لعقد تلك المحاكم الاستثنائية، ولكنه رفض.

حوكيف ترى صورة مصر دوليا على مستوى المجال الحقوقى؟

- صورة مصر تتحسن دوليا، وتراجعت سابقا بسبب خلل فى المفاهيم، فالبعض يتصور أن التحول الديمقراطى يحدث بين يوم وليلة، وهذا أمر غير معقول لأنه يستغرق وقتا، بالإضافة إلى تأثير عوامل أخرى سلبا على صورة مصر دوليا، بسبب الحملة الضخمة التي تشنها جماعة الإخوان المسلمين، بتدشين جمعيات خاصة بحقوق الإنسان فى لندن وتركيا والتشيك،

من بينها 6 منظمات أصدرت تقريرا ضد المجلس القومي بحرفية شديدة، ما كان من الممكن أن يؤثر على تقييم المجلس، لكننا لا نزال فى التصنيف «أ»، وهو أعلى مرتبة فى تصنيف المجالس الوطنية.

كيف ترى تعاون البرلمان مع المجلس القومي؟

- التعاون جيد جدا لأبعد الحدود، وما يتردد بشأن وجود شكاوى من عدم إرساله القوانين المتعلقة بالحريات إلينا لإبداء الرأى بشأنها غير صحيح، حيث نتلقى جميع مشروعات القوانين.

حوهل تتم الاستجابة لملاحظاتكم؟

- هذا أمر آخر، المهم أن نعطى رأينا، والدستور كفل لنا هذا الحق لإبداء الرأى فى القوانين المتعلقة بالحقوق والحريات كما يجب، وإذا صدرت ناقصة بعض الشىء، فهذا شىء آخر.

حوما رأيك فى قانون الجمعيات الأهلية؟

خطوة تعديل القانون جيدة جدا، والمجلس القومي أول من تناول القضية، والحقيقة أن الرئيس السيسى كان لديه الاستعداد لتعديله، قد تكون لنا ملاحظات بسيطة نعمل على إعدادها، لكن القانون بصورته الحالية نقلة تفتح مجالا كبيرا أمام المجتمع المدنى.

هناك تخوفات من بعض المنظمات الحقوقية من وجود عراقيل أثناء تنفيذ القانون؟

- لا أعتقد أن يشمل القانون عراقيل، وعموما التنفيذ أمر آخر.

حوكيف ترى تأثير خطة الإصلاح على المواطن خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟

- الإجراءات التى اتخذت قبل الإصلاح لحماية الطبقة الضعيفة كانت كثيرة، لكن الناس بتتسى، مثل تكافل وكرامة، وتطوير العشوائيات والتأمين الاجتماعى، ومشروع قانون التأمين الصحى، حتى شبكات الطرق، وحملة فيروس سى، حينها لم يشعروا بخفض قيمة الجنيه بسبب الإجراءات الإصلاحية، وهذا يعنى أن الدولة لا تتسى الفقراء.

كما أن القضاء على الفقر من ضمن التزامات مصر للتنمية المستدامة، وليس من الطبيعي تجاهل كل هذا التطور والتقدم، والحديث فقط عن حبس شخص أو القبض على آخر، ورغم ذلك أؤكد أن عملنا أساسه الدفاع عن الحريات، والبعض تصيبه الصدمة حينما أتحدث عن تقدم حقوق الإنسان، فهي أوسع بكثير من أن تشمل أوضاع المسجونين فقط.

لكن تقرير البنك الدولي أخيراً أشار إلى أن الإصلاحات لم تنعكس على ملفي التعليم والصحة؟

- التعليم والصحة يحظيان باهتمام ومناقشات عديدة من القيادة السياسية، بما يعنى أن هناك اهتماماً حتى لو لم يحصل على الميزانية المطلوبة من الموازنة، خاصة أنهما يشملان أزمات كبيرة.

حان هناك مطالبات بتقنين تعويضات أهالي الشهداء هل سيتبنى المجلس الأمر؟

- هناك اهتمام كبير من الرئيس سواء بأسر شهداء قوات الجيش والشرطة أو المدنيين، ونحن ندفع في طريق تقنين هذه التعويضات بشكل منهجى، والقوات المسلحة مستعدة لذلك.

حوما تقييمك للتشكيل الحالى للمجلس ونحن على أعتاب تغيره؟

- أعتقد أننا حققنا أشياء كثيرة، وإلا لما استمر بقاؤنا حتى الآن رغم انتهاء المدة القانونية، والمجلس له استقلالية جيدة، كما اقتحم الكثير من المشكلات، كويس إن الحكومة استعملته.

هدفنا وطنى بنسبة 100%، ونريد الإصلاح من خلال ملاحظتنا، وإذا لم نتأكد من وجود رد فعل جيد على ملاحظتنا لما استمر تشكيل المجلس حتى الآن، ورأى أنه أدى دوره زيادة عن اللازم.

- بصفتك وزير إعلام سابق، كيف تقيم المشهد الحالي؟

- المشهد الإعلامى صعب، وأحواله لم تشهد استقرارا حتى الآن كما يحتاج إلى انضباط كبير، وأنا شخصيا حزين على أوضاع اتحاد الإذاعة والتلفزيون «ماسبيرو»، لأنه طاقة رائعة من الممكن أن يخرج منها أعظم إعلام فى الوطن العربى، لكن للأسف لم يأخذ حقه، هناك بداية صحوه حاليا، لكنها غير كافية.